

## رد رئيس التحقيق

### على

## المذكرات المقدمة بتاريخ 11-12 ديسمبر 2017

1. خلال الجلسة الأولى حول تحديد سير التحقيق التي عقدت بتاريخ 11-12 ديسمبر 2017، استمعت إلى مذكرات من محامين يمثلون العديد من المشاركين الأساسيين، وخاصة التلكى والناجين وغيرهم من السكان المحليين، وكذلك من محامي شرطة لندن، وحي كنزنتون وتشلسي، وهيئة إدارة شؤون المستأجرين، وأيضا من محامين لبعض، وليس كل، الذين شاركوا في ترميم مبنى غرينفل تاور ما بين عام 2012 و2016. كما استمعت أيضا إلى مذكرات من هيئة الإطفاء والتخطيط للطوارئ في لندن، واتحاد فرق الإطفاء، ورابطة الإطفائيين. وكذلك تلقيت إفادة من المستشار القانوني لهيئة التحقيق الذي قدم عرضا بالخطوات التي اتخذتها الهيئة منذ إنشائها في أغسطس 2017، واقتراحاته بالنسبة لعملها مستقبلا. وتوجد في الملحق المرفق بهذا الرد قائمة بالأشخاص الذين تلقيت منهم مذكرات.
2. أنا شديد الامتنان لكل المحامين على جودة مذكراتهم وحرصهم الظاهر على تجنب تكرار ما ورد في المذكرات التي تقدمت بها أطراف أخرى. ونتيجة لاختصارهم للوقت، تمكنا من إتمام الجلسة في غضون اليومين المخصصين لها. أمل أن يكون بالإمكان استمرار هذا التعاون لإحراز تقدم في عمل هيئة التحقيق بسرعة وسلاسة بالقدر الذي تسمح به صعوبة الموضوع. وأنا شاكر أيضا للمشاركين الأساسيين الذين تجشّموا عناء حضور الجلسة ولم يشاؤوا أن يخاطبوني من خلال ممثليهم. وآمل أن يكونوا قد استفادوا من سماع أقوال الآخرين، ولمسوا روح التعاون التي سادت أجواء الجلسة.
3. بما أن عدة أطراف مختلفة مهتمة عموما بنفس المسائل المُدرجة في المذكرات التي قُدمت لي، فمن الملائم أن أرد عليها بالإشارة إلى المواضيع وليس إلى المذكرات التي تقدم بها المحامون. لذا فإن ردي يتناول المواضيع المدرجة فيما يلي.

## تعيين أعضاء إضافيين في هيئة التحقيق

4. حاول المحامي السيد مانسفيلد، نيابة عن المشاركين الأساسيين الذين يمثلهم، وعن الآخرين الذين تبناوا مذكرته، أن يُقنعني بأن أرفع توصية لرئيسة الوزراء، بصفتها الراعية لهذا التحقيق، بضرورة تعيين أعضاء إضافيين في هيئة التحقيق من أجل ضمان التنوع. وكانت مذكرة السيد مانسفيلد مشفوعة بتقرير من د. ماري ستوارت، والذي عبرت من خلاله عن رأيها بأن إضافة أعضاء جدد سوف يُمكن هيئة التحقيق من أن تعكس تنوع سكان غرينفل تاور، كما سيعزز ثقة الأهالي بالهيئة، ويؤدي بالتالي إلى اتخاذ القرارات بشكل أفضل.

5. وأنا مدرك بالطبع أن المستشارين لبعض المشاركين الأساسيين قد كتبوا إلى رئيسة الوزراء يحثونها على تعيين أعضاء إضافيين في هيئة التحقيق، وأنهم تقدموا بالتماس لها يدعونها لاتخاذ هذا الإجراء. ورغم أنه بموجب المادة رقم 7 من قانون التحقيقات لعام 2005 يتوجب على رئيسة الوزراء أن تحصل على موافقتي على أي تعيين كهذا، فإن دوري في المسألة يقتصر على الرد على ما تقترحه رئيسة الوزراء. وأي اقتراح بهذا الصدد يفترض أنه يُحدد شخصا أو أكثر ممن ترى رئيسة الوزراء بأن لديهم الخلفية والمواصفات الملائمة لتولي هذا الدور كصنّاع قرار فيما يخص المسائل التي تتدرج تحت اختصاصات هيئة التحقيق. أنا مستقل تماما عن الحكومة، وعليّ أن أبقى كذلك. ومن وجهة نظري سيكون من الخطأ أن اقترح على رئيسة الوزراء أن تُعيّن، أو لا تُعيّن، أعضاء جدد في هيئة التحقيق. فهذا الأمر يجب أن يعود لحسن تقديرها هي، بعيدا عن أي مشورة لم يطلبها مني أحد. وفي حال تقديم مقترحات بإضافة أعضاء جدد لهيئة التحقيق، سيتعين عليّ بالطبع أن أنظر فيها بكل عناية وبذهن منفتح. ولكن إلى حين أن يحدث ذلك، إن حدث، يتوجب عليّ أن أمتنع عن التعليق.

6. لتلك الأسباب، أرفض الطلب الرسمي المُوجه لي بأن أستشير المشاركين الأساسيين بشأن من سيتم اختيارهم ليكونوا أعضاء الهيئة الإضافيين المحتملين، وأن أقدم بتوصيات لرئيسة الوزراء من أجل تعيينهم.

تعيين شاهد خبير أو مُقيّم لديه خبرة بإدارة شؤون المستأجرين

7. الفقرة (ط)(هـ) من اختصاصات هيئة التحقيق تشمل من ضمن المسائل التي ستتحرى عنها هيئة التحقيق، "الترتيبات التي اتخذتها السلطات المحلية أو جهات مسؤولة أخرى من أجل تلقي والتصرف بموجب معلومات... وردت من السكان المحليين... فيما يخص مخاطر اندلاع الحريق في غرينفل تاور، والإجراءات التي تم اتخاذها استجابة لتلك المعلومات". وقد اقترح عدد من المحامين أن أعين شخصا ذا خبرة مباشرة وحديثة في إدارة الإسكان الاجتماعي لمساعدة هيئة التحقيق بصفته شاهد أو مُقيّم خبير.

8. من الواضح أن الكثير ممن كانوا يسكنون في غرينفل تاور والمنطقة المحيطة به يعتقدون جازمين أنه في السنوات التي سبقت اندلاع الحريق تلقت هيئة إدارة شؤون المستأجرين العديد من الشكاوى (على سبيل المثال لا الحصر) فيما يخص أوضاع المبنى وتحذيرات بشأن مسائل متعلقة بالسلامة، بما فيها خطر الحريق، والتي لم تلق الاهتمام الكافي. وستشكل التحريات في تلك الشكاوى والردود عليها جزءا هاما من عمل هيئة التحقيق، ومن الضروري التحري بدقة فيما إذا كان حي كنزنگتون وتشيلسي وهيئة إدارة شؤون المستأجرين قد تعاملتا مع تلك الشكاوى بالشكل الصحيح ووفق الممارسات الجيدة. من جهتها، لم تطلب هيئة التحقيق لحد الآن من خبير أن يُقدم إفادة تتناول تحديدا الطريقة التي يجب أن يتم بها التعامل مع مثل تلك الشكاوى والتحذيرات. ورغم أن اثنين من المقيمين ممن قد تم تعيينهم، وهما السيدة جويس ريدفيرن والسيد جو مونتغومري، لديهما خبرة واسعة في إدارة السلطات المحلية، فإني مقتنع، بعد أن ناقشت المسألة معهما، أن لا أحد منهما لديه خبرة حديثة في التعامل مع تلك النوعية من المسائل بما يكفي لتقديم المساعدة التي تحتاجها هيئة التحقيق. لذا سوف أحاول البحث عن شخص لديه المؤهلات الضرورية والخبرة في مثل تلك المسائل بقصد الطلب منه تقديم تقرير خبرة، ثم تقديم إفادة لاحقا لهيئة التحقيق.

### تعيين خبير صحة بيئية

9. اقترح عدد من المحامين، وخاصة أولئك الذين يمثلون اتحاد فرق الإطفاء، والمحامين الذين يمثلون مشاركين أساسيين ممن تنوب عنهم مؤسسة راسل-كوك، أن تستعين هيئة التحقيق برأي خبير صحة بيئية. ويبدو أن اقتراحهم بهذا الشأن ارتكز أساسا على قلقهم من أن التعليمات الصادرة للخبراء الذين طُلب منهم حاليا مساعدة هيئة التحقيق لا تشير تحديدا إلى المادة 1 من قانون الإسكان لعام 2004، أو لنظام تقييم شروط الصحة والسلامة في المساكن.

10. في حقيقة الأمر، أعتقد أن هذا القلق ليس في محله. حيث تشمل الاختصاصات، من ضمن المسائل التي ستبحث فيها هيئة التحقيق، "نطاق وكفاية لوائح البناء، ولوائح السلامة من الحريق، وتشريعات وتوجيهات

إرشادية وممارسات أخرى في هذا القطاع فيما يتعلق بتصميم وبناء وتجهيز وإدارة المباني السكنية المرتفعة". أي أن النطاق المذكور بالفقرة واسع جداً، وبإمكانه أن يشمل أي تشريع ذي صلة بالسلامة من الحريق في مبنى مثل غرينفل تاور. أما فيما يتعلق بتطبيق، أو حتى احتمال تطبيق، المادة 1 من قانون الإسكان لعام 2004، أو نظام تقييم شروط الصحة والسلامة في المساكن، فهذا يشكل جزءاً من البيئة التشريعية التي تود هيئة التحقيق فحصها. وقد طُلب من السيد كولين تود إعداد تقرير يشرح التشريع الأساسي والثانوي الذي طُبّق على غرينفل تاور في أوقات مختلفة أثناء الفترة ما بين اكتمال بناء المبنى في 1974 ودماره في حريق 2017. وحسب ما فهمت، فإنه سيأخذ في حسابه أثناء إعداد هذا التقرير أحكام المادة 1 من قانون الإسكان لعام 2004 ونظام تقييم شروط الصحة والسلامة في المساكن، حيثما يكون لهما صلة بالموضوع. وأعتقد أن أفضل طريقة للتقدم في هذا الاتجاه هي انتظار تقريره واتخاذ القرار على ضوءه فيما إذا كان هناك حاجة للاستعانة بخبير إضافي أم لا. فإن لزم ذلك، فسأبحث حينها عن الشخص المؤهل على النحو الأمثل لتقديم تلك المساعدة.

#### تعيين السيد ماغيرك والسيدة ريدفيرن

11. في 28 نوفمبر 2017 تقدم اتحاد فرق الإطفاء بطلب رسمي يقترح عدد من التوجيهات، بما في ذلك استبدال إما السيد ماغيرك كشاهد خبير أو السيدة ريدفيرن كمُقيّم، أو كلاهما معاً. وقد تم تقديم الطلب بناء على نقطتين: أولاهما أن السيد ماغيرك مقرب أكثر مما ينبغي من الذين يديرون خدمة الإطفاء على المستويين المركزي والمحلي، وكذلك من الهيئات التي تقدم المشورة بشأن خدمات الإطفاء، بحيث لا يمكنه إعطاء مشورة حيادية حول القضايا الهامة، كما أنه والسيدة ريدفيرن مرتبطان معاً بعلاقة مهنية بشكل يجعل كليهما غير مناسبين لمساعدة هيئة التحقيق، رغم اختلاف اختصاصيهما.

12. للسيد ماغيرك سجل مهني حافل في أعمال الإطفاء والإغاثة من الحرائق، لكونه قد شغل في أوقات مختلفة منصب كبير ضباط الإطفاء في تشيشر، وفي جنوب يوركشر وفي مانشستر الكبرى. وحسب سجله، سيكون من الصعب إيجاد شخص لديه خبرة أكبر بالمتطلبات العملية لمكافحة الحرائق، والطرق المتبعة والمعدات المتاحة لإطفاء الحرائق بالمباني المرتفعة. والواقع أن السيد سيوورد قد أوضح أنه لا يشكك بخبرة السيد ماغيرك وبأقدميته، ولكنه مع ذلك ارتأى أن السيد ماغيرك ليس مناسباً كشاهد خبير لهيئة التحقيق هذه لأنه ظل طوال خمسة عشر عاماً في طليعة المطالبين بتخفيض الدور الحكومي في

خدمة الإطفاء، ومناصرا للتغييرات التي أدت إلى تقليص المخصصات وإغلاق خدمات الإطفاء بما يتعارض مع توجهات اتحاد فرق الإطفاء.

13. بعد الاستماع إلى مذكرة السيد سيوورد، لم يعد لدي أي شك أن معارضة اتحاد فرق الإطفاء لتعيين السيد ماغيرك كشاهد خبير لا تمت بصلة لخبرته العملية، بل للموقف الذي يُعتقد أنه تبناه بما يخص تمويل وتنظيم خدمات الإطفاء. ولعله من المهم الإشارة أنه قد تم تكليف السيد ماغيرك لمعالجة عدد من المسائل العملية فيما يخص الأساليب الملائمة لمكافحة الحرائق من النوع الذي أتى على غرينفل تاور. لم يُكلف بالتعامل مع المسائل المتعلقة بتمويل خدمات الإطفاء، سواء في لندن أو على المستوى الوطني. وبالإضافة إلى ذلك، تم التوضيح له أن دوره كشاهد خبير هو أن يُعطي رأيا صريحا بشأن المسائل التي يُطلب رأيه فيها لمساعدة هيئة التحقيق، وأن يفعل ذلك دون محاولة التأثير بطريقة أو بأخرى على القرارات التي تتوصل إليها هيئة التحقيق في نهاية المطاف. ويجب ألا يغيب عن الأذهان أن التحقيق هو عملية استقصائية. وينبغي عليّ كرئيس التحقيق أن أسعى للحصول على رأي أي شخص أعتقد أن بإمكانه أن يساعدني بالوصول إلى الحقيقة، بما في ذلك طلب مساعدة من الخبراء. وإذا رغب اتحاد فريق الإطفاء لاحقا بالاعتراض على رأي السيد ماغيرك، فسيكون بإمكان الاتحاد أن يتقدم بطلب لاستدعاء شاهد خبير خاص به، وهي مسألة سأعرض لها أدناه. إلا أنني على ثقة أن السيد ماغيرك مؤهل تماما لتقديم المساعدة التي تُطلب منه، وأنه قادر على فعل ذلك بأمانة ونزاهة، وهو يراعي تماما كافة المتطلبات لأي شاهد يُستدعى لتقديم أدلة في إجراءات التنازع.

14. بالنسبة للشكوى بأن السيد ماغيرك والسيدة ريدفيرن مرتبطان مهنيا أكثر مما ينبغي، بحيث ليس من المناسب أن يساعدا هيئة التحقيق، فبرأي أن هذه الشكوى لا أساس لها من الصحة. إذ أن دور كل منهما في التحقيق مختلف تماما عن الآخر، كما أن المجالات التي تُطلب منهما تقديم الخبرة والمعرفة فيها هي أيضا مختلفة تماما. وليس من المألوف لاثنتين من المهنيين يشغلان مناصب عالية ويعملان في مجال الخدمة العامة بنفس المنطقة ألا يكون بينهما بعض الاتصالات. وأنا لم أر ما يوحي أن الاتصالات المحدودة بين السيد ماغيرك والسيدة ريدفيرن التي نشأت بحكم منصبه القيادي في خدمة الإطفاء والإنقاذ في مانشستر ودورها كرئيسة تنفيذية للمجلس البلدي لحي ويغان يُمكن أن تجعل مراقبا مطلعاً وموضوعياً يعتقد أنه يُمكن لهما أن يؤثرتا بطريقة ما على سير التحقيق بشكل يدعو إلى القلق المُبرر. أما كون كل منهما يحمل رتبة نائب ممثل الملكة في منطقة مانشستر الكبرى فهو من وجهة نظري شأن آخر لا صلة له بالموضوع.

15. لهذه الأسباب، أرفض طلب اتحاد فرق الإطفاء لاستبدال أي من السيد ماغيرك أو السيدة ريدفيرن.
16. بناء على اعتراضات اتحاد فريق الإطفاء، طلب الاتحاد الإذن أن يستعين بخبير خاص به متخصص في عمليات مكافحة الحريق، وأن يُمنح الاتحاد تمويلا لكي يتمكن من فعل ذلك. وأنا أرى أن ذلك الطلب سابق لأوانه، وهو ما يميل السيد سيوورد للاتفاق معي بشأنه. فالتوجه الصحيح هو أن ينتظر اتحاد فرق الإطفاء صدور تقرير السيد ماغيرك. وعلى ضوء ذلك التقرير، إذا كان لدى الاتحاد أسباب معقولة للاعتقاد بأن آراء السيد ماغيرك عرضة للجدل، فيمكن للاتحاد حينها أن يتقدم بطلب تمويل كاف لكي يتمكن من الحصول على رأي أولي من شخص آخر مستعد أن يكون شاهدا خبيرا يقدم عرضا موجزا لآرائه. وإذا كان هناك ما يبرر ذلك، يُمكن تقديم طلب آخر للتمويل لتغطية نفقات الحصول على تقرير موسع.

### نطاق المرحلة الأولى من التحقيق

17. في بياني الافتتاحي بتاريخ 14 سبتمبر 2017، ذكرتُ أنني اقترح إجراء التحقيق على مرحلتين: تُركز المرحلة الأولى على ما حدث ليلة 14 يونيو 2017 ومحاولة تبيان أين وكيف حدث الحريق، وكيف انتشر بسرعة في المبنى بأكمله، وكيف تأثر المبنى تدريجيا من الداخل بفعل كثافة الدخان وانتشاره. وقد أشرت أنني أعتزم نشر تقرير أولي في نهاية المرحلة الأولى، مع التوصيات التي يُمكن اقتراحها عند تلك المرحلة.
18. في إفادته التي تم تعميمها على المشاركين الأساسيين في 15 نوفمبر 2017، قدم المستشار القانوني للتحقيق المزيد من المقترحات المحددة بشأن الأسئلة التي يجب على هيئة التحقيق السعي للإجابة عليها في المرحلة الأولى. والغرض من فعل ذلك هو دعوة المشاركين الأساسيين لتقديم ملاحظاتهم واقتراحاتهم بهدف وضع برنامج وجدول زمني لاحقا لسير التحقيق مستقبلا. وقد استمعتُ في الجلسة الأخيرة إلى العديد من الاقتراحات بشأن الرغبة في إجراء تحقيق على مرحلتين. وكان رأي بعض المحامين أن مثل هذا التقسيم سيكون مصطنعا وغير مُرضٍ، بينما عبر آخرون عن رضاهم التام عن المقترح، ولكنهم أرادوا ضمان التطرق لبعض المسائل المعينة في المرحلة الأولى. فمثلا، أعرب كل من اتحاد فرق الإطفاء وهيئة الإطفاء والتخطيط للطوارئ في لندن عن قناعتها التامة أنه لن يكون مقبولا، وقد يكون مُضللا، ألا يُسمح للإطفائيين أن يسيروا إلى السياسات التي بنوا عليها قراراتهم في تلك الليلة. فيما قال آخرون أنه من الأهمية بمكان النظر في تطبيق سياسة "عدم التحرك" في المرحلة الأولى.

19. هناك مبررات قوية لتفحص سبب الحريق وتطوره وانتشار الدخان كخطوة أولى، لأنه إلى حين إمكانية التأكد بشكل معقول مما حصل، يصعب تحويل الانتباه إلى السؤال عن سبب حدوث الحريق، والتعرف

على الأخطاء أو الإخفاقات المنهجية التي تسببت في تلك المأساة. وإذا كان تحليل منشأ الحريق وتطوره المادي يكشف عن أية عيوب في المبنى، فمن الأهمية بمكان الخروج بتوصيات ملائمة بأسرع ما يُمكن لمصلحة الآخرين الذين يقطنون في مبانٍ مشابهة في أماكن أخرى. وأنا أقترح بالتالي التقيد بتوصيتي الأولى بالبداية بالتعرف على منشأ الحريق وسببه المادي وتطوره. إلا أنني أوافق أنه لن يكون من الحكمة الفصل بين المرحلة الأولى والمرحلة الثانية، خاصة بالنسبة للأدلة التي قد تكون ذات صلة بعدد من المسائل المختلفة. فعلى سبيل المثال، ليس من المنطقي (ولم يكن في نيتي) أن نمنع الإطفائيين من الإشارة إلى التزامهم بسياسات فرق إطفاء لندن لتبرير تصرفاتهم في تلك الليلة. وأشار المحامي السيد فريدمان أنه سيكون متاحاً لهيئة التحقيق أن تنشر تقارير مرحلية كلما توصلت إلى أمر مهم وارتأت أن من الصالح العام أن تفعل ذلك. وبعد الاستماع إلى المداخلات، توصلتُ إلى نتيجة مفادها أنه، في الوقت الحاضر على الأقل، سيكون من المنطقي الحفاظ على درجة كبيرة من المرونة فيما يخص نطاق المرحتين، وأنه في الوقت المناسب سيكون من المنطقي السماح بانسياب المرحلة الأولى لتندمج بالمرحلة الثانية مع أقل قدر ممكن من الانقطاع بينهما. وعلى أية حال، أعتقد أنه سيكون من المنطقي النظر في سياق المرحلة الأولى ببعض، إن لم يكن كل، أوجه المسائل 3(أ) و9(أ) و(ح) و12(ج) في قائمة المسائل بقدر صلتها بانتشار الحريق في أرجاء المبنى. وردا على طلب من اتحاد فرق الإطفاء، يسعدني أن أؤكد أنه كجزء من المرحلة الأولى سوف اتفحص المعلومات الواردة في الرسائل المتبادلة بين الإطفائيين وغيرهم داخل المبنى ومركز القيادة، وفي التدريب والمعدات التي تم تزويد الإطفائيين بها (بمن فيهم رؤساء القطاعات والمسؤولين عن الحوادث)، وفي المعلومات التي كانت متوفرة للإطفائيين من قوائم الاتصالات وأجهزة البيانات المحمولة والمصادر الأخرى كالرسائل المتبادلة بين مركز القيادة ومكان الحريق.

## الكشف عن الوثائق

20. منذ إنشاء هيئة التحقيق في منتصف أغسطس، تم طلب وتلقي عدد كبير جدا من الوثائق من مختلف المصادر والتي بلغ عددها 33 مصدرا حتى تاريخه. وقد جرى حفظها في منصة الوثائق الالكترونية التابعة لهيئة التحقيق لكي تتم مراجعتها. وهناك فريق مؤهل جيدا لمراجعة الوثائق يعمل على إجراء فرز أولى لها بمعدل حالي يبلغ قرابة 12,000 وثيقة في الأسبوع، ومن المتوقع أن يزداد هذا المعدل إلى 20,000 وثيقة في الأسبوع في شهر يناير. ويجري الحصول على المزيد من الوثائق من مختلف المصادر، ومنها الشرطة، كما يجري التعرف على مصادر جديدة للوثائق. وبالمجمل يُنتظر أن تتلقى هيئة التحقيق في نهاية الأمر ما يزيد عن 270,000 وثيقة.

## (أ) المراقبة

21. قال كل من المحامين السيد فريدمان والسيد ويزيري في مذكرتهما إنه من أجل بناء الثقة في هيئة التحقيق، يتعين عليها أن تكشف عن كافة الوثائق التي تلقتها من مختلف المصادر للمشاركين الأساسيين لكي يقتنعوا بأن عملية جمع الوثائق وتحديد الوثائق الناقصة التي قد تُفيد في القضية تتم بالشكل الصحيح. وقد أيد الفكرة المحامي السيد كاتشبول ممثلاً عن شركة رايدون للصيانة ومشاركين أساسيين آخرين ممن هم في نفس الظرف.

22. أنا أوافق تماماً أن هناك حاجة لطمأنة الكثير من المشاركين الأساسيين بأن فريق التحقيق يقوم بعمله بالشكل الصحيح، وأنه يجب تمكين المشاركين الأساسيين على اختلاف فئاتهم من متابعة عملية كشف الوثائق وتحديد أية نواقص محتملة. ولكن قد لا يكون منطقياً، وهو ليس ممكناً بطبيعة الحال، أن تكشف هيئة التحقيق ببساطة لجميع المشاركين الأساسيين الوثائق بأكملها التي تتلقاها بشكلها الأولي قبل مراجعتها. وهناك العديد من الأسباب لذلك. أولاً، بات واضحاً أن بعض مصادر الوثائق، رغم محاولاتها ألا تفعل ذلك، قد كشفت كمية ضخمة من المواد التي تبدو بوضوح أنها مكررة ولا صلة لها بالموضوع. كما تبين بوضوح أن بعض المعلومات التي ربما كانت ليست للنشر قد تسربت دون الانتباه لها. ثانياً، لا يُمكن الكشف عن الوثائق كما هي دون إعطاء مصادرها الفرصة بأن تطلب حجب معلومات فيها وفقاً للإجراء المنصوص عليه في البروتوكولات الخاصة بهذا الشأن. فالتصرف بطريقة مغايرة يتعارض مع التدابير المبينة بإسهاب في تلك البروتوكولات، والتي تسمح لمصادر الوثائق أن تطلب حجب المعلومات الحساسة قبل الكشف عن تلك الوثائق للمشاركين الأساسيين.

23. ثالثاً، بطبيعة الحال، فإن بعض المواد التي حصلت عليها هيئة التحقيق، وسوف تحصل عليها مستقبلاً، مصدرها الشرطة. والكشف عن تلك المعلومات يخضع لشروط مذكرة التفاهم الموقعة بين هيئة التحقيق وشرطة لندن، والمنشورة على الموقع الإلكتروني لهيئة التحقيق. وبناء على ذلك، لا يُمكن كشف تلك المعلومات للمشاركين الأساسيين دون موافقة الشرطة، إلا إذا استعملتُ صلاحياتي التي تخولني فرض ذلك، وهذا ما أود أن اتحاشاه. فاللجوء لاستخدام تلك الصلاحيات لهذا الغرض قد يقوّض العلاقة بين هيئة التحقيق والشرطة، ولن يؤدي إلى إنجاز العمل بكفاءة.

24. رابعاً، وليس أقل أهمية، تجدر الإشارة أن الفرز الأولي للوثائق المقدمة لهيئة التحقيق هو عمل ضخم. حيث يتطلب ذلك فريقاً كبيراً جداً من ذوي الخبرات العالية، كما يتطلب العمل لأشهر عديدة حتى بالنسبة لفريق التحقيق. ولو أراد المشاركون الأساسيون مراقبة عمل الفريق وأن يكرروا فعلياً العمل الذي تؤديه هيئة



التحقيق، فسيكون ذلك باهظ التكلفة ولا يُمكن تبريره. حيث يحتاج الثكلى والناجون والسكان المحليون إلى التمويل لإيجاد من يقوم بالعمل نيابة عنهم. وسيكون ذلك عبئاً ضخماً على الأموال العامة لا يتناسب مع أية فوائد قد تنشأ عنه، وسيؤخر عمل هيئة التحقيق على الأرجح. إن أراد المشاركون الأساسيون الاطمئنان لجودة العمل الذي تؤديه هيئة التحقيق، فإننا مستعد للنظر في سبل أخرى لطمأنتهم، وأعرض أدناه بعض المقترحات بهذا الخصوص. لكل هذه الأسباب، أرى أن تظل هيئة التحقيق مسؤولة عن عملية الكشف عن الوثائق، وأن تتيح للمشاركين الأساسيين إمكانية الاطلاع عليها فقط حين تطمئن إلى أنه تم اختصار عدد الوثائق الصالحة لكشفها بشكل معقول، سواء بعد الفرز الأولي أو أي فرز لاحق.

25. ومع ذلك، أوافق من حيث المبدأ أنه لا بد من إعطاء المشاركين الأساسيين فكرة عن أساليب عمل هيئة التحقيق لكي يطمئنوا إلى حسن سير عملها. إلا أنه ينبغي أن تظل هيئة التحقيق سيدة عملها، وبالتالي فإن أية مراقبة لأدائها من جانب المشاركين الأساسيين يجب أن تكون متوازنة ومتناسبة. فالسماح للمشاركين بمراقبة مراسلات الهيئة مع كل مصدر من مصادر الوثائق، مع اقتراح تغييرات تفصيلية، سيؤخر سير العمل. كما سيشكل عبئاً ثقيلاً على فريق التحقيق تتحمل تكلفته الأموال العامة. من المحتمل أن تبدأ هيئة التحقيق بالكشف عن الوثائق المتعلقة بالمرحلة الأولى خلال فترة لن تطول، وأنوه بالأهمية المرتبطة بالحصول على الوثائق والكشف عنها. وحالما يبدأ الكشف عن الوثائق، سيتمكن المشاركون الأساسيون أن يروا بأنفسهم كم كانت العملية شاقة وواسعة النطاق. وإذا استطاعوا في تلك المرحلة تحديد مصادر جديدة للوثائق، أو نوعية من الوثائق يمكن أن تكون هيئة التحقيق لم تنتبه إليها، فإني أحثهم على إبلاغ فريق التحقيق بذلك فوراً.

26. إلى حين ذلك، أمل أن يستطيع الاقتراح التالي أن يطمئن أولئك المشاركين الأساسيين الذين لديهم هواجس بشكل خاص بشأن الكشف عن الوثائق. سوف أطلب من فريق التحقيق أن يقدم نشرات منتظمة للمشاركين الأساسيين يشرح فيها سير العمل بالنسبة لجمع الوثائق وفرزها. وسيكون الفريق هو من يقرر بالضبط أية معلومات يجب أن تُذكر في تلك النشرات وما هي وتيرة تقديمها. إلا أنه من المتوقع أن تحتوي تلك النشرات على شروحات مفصلة عن نوعيات الوثائق المطلوبة وما هي مصادرها، وكذلك أن تتضمن تقريراً يلخص مراحل سير العمل وما وصلت إليه بخصوص التأكد من صلة الوثائق بالموضوع، وأية تفاصيل أخرى يرى فريق التحقيق أنها قد تساعد في فهم كيفية سير العمل.

## (ب) الضمانات

27. اقترح محامون يمثلون بعض المشاركين الأساسيين أنه في حال كانت مصادر الوثائق مؤسسات، فيجب الطلب منها التوقيع على بيان كشف عن الوثائق تتعهد فيه ليس فقط بتمام الوثائق المقدمة، بل أيضا تقرر فيه صراحة أنه تدرك واجبها تجاه الشفافية. وأنا غير مقتنع حاليا أن ذلك ضروري أو محبذ. أولا، رغم أن بعض مصادر الوثائق، مثل الإدارات الحكومية، ينطبق عليها واجب الشفافية ضمن سياق إجراءات المراجعة القانونية، والتي تنطبق مبادئها العامة أيضا في سياقات مماثلة (والتي يمكن أن تشمل التحقيقات العامة كالتي نص عليها دليل مستشار وزارة الخزانة المنشور في يناير 2010)، فإن العديد من مصادر الوثائق ليست مؤسسات حكومية بل شركات خاصة أو أفراد، ولا بد أن يكون هناك ما يقنعني أنه من الملائم أن يُفرض عليها واجب الشفافية.

28. ثانيا، تُدرك كافة مصادر الوثائق أنني أملك صلاحية إجبارها على كشف الوثائق بموجب المادة 21 من قانون التحقيقات لعام 2005 والتي لن أتردد في استخدامها إذا تطلّب الأمر ذلك. كما يدرك هؤلاء أن العبث المُتعمد بوثيقة ذات صلة أو إتلافها قصداً أو حجبها أو إخفاءها يُعتبر جريمة بموجب المادة 35 من ذلك القانون. وفي الوقت الحاضر، ينبغي أن تُعتبر الصلاحيات التي بحوزتي وفداحة تلك العقوبات كافية لضمان الامتثال الكامل. وأنا لست مقتنعا بأن الطلب من المسؤولين عن الكشف عن الوثائق تقديم بيان كهذا سوف يقلل بشكل كبير من احتمالات الحذف والإغفال غير المقصود للمعلومات. ويتعين على كافة مصادر الوثائق افتراض أنني أتوقع منها الامتثال لواجباتها بالشكل الكامل كما لو كان قد طُلب منها أن تقدم مثل ذلك البيان.

### (ج) كشف الوثائق على دفعات وتوقيت ذلك

29. أكد محامون يمثلون عددا من المشاركين الأساسيين أن الكشف المبكر عن الوثائق، حتى ولو كان جزئيا ومتواصلًا، سيكون له أثر كبير في جعل موكلهم يشعرون حقا بأنهم في صلب التحقيق. وأنا أرى أن تلك حجة قوية. وأدركُ تماما أن المشاركين الأساسيين لم يروا بعد أية وثائق على الإطلاق، ولا يعرفون كيف يتم سير العمل. بالنسبة للمشاركين الأساسيين عموما، وبوجه خاص الناجين وسكان المبنى والتكلى، أرى أنه لا يجب عليهم أن ينتظروا طويلا للبدء باستلام الوثائق. وسأُنظر في أفضل طريقة لجعل الكشف عن الوثائق يتم على مراحل معقولة، حيثما أمكن. ولا بد أن يكون بالإمكان ضمان أنه عندما يطمئن فريق التحقيق إلى أن فئة معينة من الوثائق قد أصبحت جاهزة للكشف أن يتم كشفها مقابل تلقي تعهدات بالحفاظ على السرية. وكما ذكرت، فمن المرجح أن يبدأ فريق التحقيق بالكشف عن الوثائق المتعلقة بالمرحلة الأولى خلال فترة ليست بعيدة.

## الشهود

30. أوضح السيد فريدمان وبعض المحامين الذين يتبعونه أنهم يرغبون أن يُسمح لهم باستجواب الشهود لصالح موكلهم. وأنا أفهم أن التلكى والناجين والسكان المحليين يرغبون بأن يكون لهم دور في التحقيق، ولكن يجب ألا يغيب عن أذهاننا أن ذلك هو تحقيق عام وليس تحقيقاً قضائياً، ويجب أن يتم ضمن إطار الأحكام المنصوص عليها في قواعد التحقيق لعام 2006. إذ تقضي نقطة البداية المنصوص عليها في القاعدة رقم 10(1) بأن مستشار هيئة التحقيق وهيئة التحقيق نفسها هما فقط المخولان باستجواب الشهود. كما يجوز للممثل القانوني لمشارك أساسي أن يطلب الإذن بموجب القاعدة رقم 10(4) لاستجواب الشاهد الذي يتم استدعاؤه للإدلاء بإفادة شفوية، غير أن القاعدة لا تنص أن إعطاء ذلك الإذن هو أمر مفروغ منه. فإعطاء الإذن أو عدمه هو من ضمن صلاحياتي. وسيكون من الخطأ تماماً في هذه المرحلة أن أقول أي شيء قد يوحي بأنه يُقيد تلك الصلاحية. لذا فإن كل ما بوسعي فعله هو أن أتعامل بذهن منفتح مع أي طلب يتم تقديمه تحت القاعدة رقم 10(4)، وأن أتخذ القرار بشأن كل طلب على ضوء الظروف السائدة آنذاك. وأمل أن يكون المحامون مدركين لمتطلبات القاعدة رقم 10(5) لدى تقديمهم مثل تلك الطلبات.

31. أثار السيد فريدمان أيضاً عدة نقاط أخرى بشأن أخذ إفادات الشهود، خاصة من أولئك الذين تضرروا مباشرة نتيجة الحريق، وكثيرون منهم ما زالوا يعانون من آثار هذه التجربة. أمل أنه قد أصبح الآن واضحاً أن هيئة التحقيق عازمة على تمكين كافة الذين يرغبون بتقديم إفاداتهم من أن يفعلوا ذلك بالطريقة التي تتناسب احتياجاتهم الفردية على الوجه الأمثل، سواء خطياً بداية أو بالحضور شخصياً لإحدى الجلسات فيما لو طلبت منهم هيئة التحقيق ذلك. وأفضل طريقة لتقرير ذلك هي من خلال التباحث بين الممثلين القانونيين وأعضاء فريق التحقيق. كما يجب الحرص على ضمان أن يتم تقديم نفس المساعدة للشهود الذين يحتاجون إلى رعاية خاصة، والذين ليسوا من ضمن المشاركين الأساسيين. وأنا أدرك أن إعطاء إفادة، مهما تمت إدارتها بحرص، قد تسبب بحد ذاتها آثاراً نفسية صادمة لمن عاش تجربة كالتى تبحث فيها هيئة التحقيق. لذلك سأنظر فيما يمكن فعله للإقلال من حدة التوتر النفسي الذي قد ينشأ في العديد من حالات الإدلاء بالشهادة. وهذه المسألة أيضاً يمكن معالجتها بالتباحث بين الممثلين القانونيين للمشاركين الأساسيين وأعضاء فريق التحقيق، وكذلك هي الحال بالنسبة لتوفير متطلبات الترجمة وغيرها من التدابير المساندة. وستتولى هيئة التحقيق مسؤولية توفير خدمات الترجمة لأولئك الذين يتم استدعاؤهم للإدلاء بإفاداتهم شفوية حينما يتطلب الأمر ذلك. وقد أوعزت لفريقي أن يتحرى عن أفضل وسيلة لتوفير الترجمة الفورية لأولئك الذين سيحضرون الجلسات التي سيجري فيها أخذ إفادات الشهود.

32. النقطة الهامة التي أود الإشارة إليها من كل ذلك هي أنني ملتزم بضمان توفير الخدمات المساندة اللازمة للشهود الذين يرغبون بحضور جلسات التحقيق لكي يتمكنوا من ذلك.

33. أثار السيد سيوررد، بدعم من السيد براون من رابطة الإطفائيين، مسألة طريقة أخذ إفادات الإطفائيين. إن أهمية أخذ الشرطة في تحقيقاتها لإفادات من الأشخاص المعنيين بالحريق مباشرة قد جعلت هيئة التحقيق توافق على أن تكون الشرطة هي التي تأخذ الإفادات أولاً من الناجين من الحريق والسكان المحليين والإطفائيين. ولتجنب التأثير على تحقيقات الشرطة، تم توقيع مذكرة تفاهم بين هيئة التحقيق والشرطة (يمكن الاطلاع عليها على الموقع الإلكتروني لهيئة التحقيق)، والتي بموجبها سيتم السماح لكل فرد من الناجين والسكان المحليين بالاطلاع على الإفادات التي قدموها للشرطة ضمن أجواء تخضع للضوابط بعناية من أجل تنشيط ذاكرتهم عندما يقدمون إفادات تشكل جزءاً من إفاداتهم أمام هيئة التحقيق. ولكن لم يتم الاتفاق على ترتيبات مماثلة بالنسبة للإطفائيين، لأنه تم افتراض أنهم لن يرغبوا بالإدلاء بأية إفادات إضافية. وقد وافق السيد سيوررد أن ذلك سينطبق على معظم الحالات، إلا أنه قال إنه يجب منح الإطفائيين الفرصة للإدلاء بشهادات أكثر تفصيلاً إذا ما ارتأوا أهمية ذلك، وأن تتوفر لهم نفس الفرصة لتنشيط ذاكرتهم من خلال الرجوع إلى إفاداتهم السابقة.

34. للأسباب التي ذكرتها سابقاً، تثير تلك النقاط أسئلة صعبة فيما يخص العلاقة بين تحقيق الشرطة وعمل هيئة التحقيق. وهناك قلق مشروع من جانب الشرطة بأنه يجب عدم الإقدام على أي تصرف من شأنه أن يقوّض الإجراءات القضائية مستقبلاً. إذ أن الشرطة تولي أهمية كبرى لأخذ إفادات الشهود وإبقائها تحت سيطرتها. ولا يحق لأحد غير الشرطة أن يأخذ إفادات من أي من الإطفائيين لصالح هيئة التحقيق. وفي تلك الظروف، فإن الإطفائيين الذين يرغبون بتقديم إفادات تكميلية عليهم أن يتصلوا بالشرطة والتي ستكون مستعدة دون أي شك لترتيب جلسات استجواب جديدة معهم.

## الشهود الخبراء

35. ضمن الاستعدادات لجلسات الاطلاع على توجه سير التحقيق، وزعت هيئة التحقيق برنامجاً مؤقتاً يتضمن الخطوط العريضة لجدول زمني للخطوات التمهيدية الواجب اتخاذها قبل أن تبدأ جلسات أخذ الإفادات. لم يحدد البرنامج التواريخ، ولكنه حدد خطوات معينة مشيراً إلى الإطار الزمني المسموح به لتنفيذها. وهي تشمل إصدار تقارير من جانب الخبراء المكلفين من هيئة التحقيق، وإعطاء المشاركين الأساسيين مهلة 14 يوماً للرد عليها.

36. رغم أن العديد من الشركات والهيئات الأخرى المشاركة في ترميم غرينفل تاور قد عينت خبراء لمساعدتها، فإن معظم المشاركين الأساسيين قد وافقوا خلال مجريات الجلسة أنه سيكون من المفيد أن يتلقوا نسخا من التقارير التي يعدها خبراء هيئة التحقيق لدراساتها قبل أن يقرروا فيما إذا كانوا يرغبون بطلب خبراء لتقديم إفادة نيابة عنهم. ونظرا لكون مهمة هيئة التحقيق التي تتابع الإجراءات الاستقصائية هي إجراء أية تحريات تراها ضرورية لكي تتفد اختصاصاتها، فمن الواضح أن الأمر سيكون كذلك. ولكن تمت إثارة نقطتين فيما يخص إفادات الخبراء ومن الضروري الرد عليهما. النقطة الأولى تخص الوقت الذي يُسمح به لدراسة التقارير التي يُعدها خبراء هيئة التحقيق والرد عليها. فقد ارتأى العديد من محاميي المشاركين الأساسيين أن فترة الأسبوعين ليست كافية لهذا الغرض. وأنا أتفق مع ذلك، وبالتالي أوافق على تخصيص المزيد من الوقت لدراسة التقارير عندما يوضع جدول زمني في حينه وصولا إلى الجلسات التي ستؤخذ فيها الإفادات.

37. أما النقطة الثانية، فتخص رغبة التلكى والناجين والسكان المحليين بالاطلاع بشكل أوسع على عمل خبراء هيئة التحقيق لكي يطمئنوا أن الخبراء يعالجون كافة المسائل كل حسب مجال خبرته بما يؤدي إلى إجراء التحقيقات بشكل صحيح، وأنهم سيتوصلون إلى استنتاجات سليمة. وقال العديد من المحامين أنه ينبغي على هيئة التحقيق أن توفر الأموال لموكليهم والآخرين ممن في حكمهم لكي تمكنهم من اختيار خبراء لتقديم المشورة لهم.

38. أدرك تماما أن العديد من التلكى والناجين والسكان المحليين لا يتقنون حاليا بالعمل الذي تقوم به هيئة التحقيق، وأنفهم انهم يرغبون بمراقبة ما يجري عمله كي يطمئنوا أن هيئة التحقيق تحصل على المشورة الصائبة. وواقع الحال أنه قد جرى تزويد كافة المشاركين الأساسيين بنسخ عن التوجيهات التي صدرت لخبراء الهيئة، كما سيحصل المشاركون الأساسيون قريبا على نبذة عن السيرة الذاتية لكل واحد من الخبراء. لكن كما ذكرت سابقا، هيئة التحقيق هي التي ستجري التحريات عن كافة أوجه المواضيع التي تقع ضمن اختصاصاتها. لهذا السبب، فإن القرار الصادر عن الوزير الذي يتم بموجبه صرف الأموال العامة للمشاركين في التحقيق ينص على أنه لن يتم تقديم أية منحة فيما يخص التحريات التي يُجريها ممثل قانوني معتمد لمقدم طلب المنحة، أو فيما يتعلق بالحصول على تقرير من أحد الخبراء، ما لم يكن رئيس التحقيق قد أعطى إذنا خطيا صريحا مسبقا من أجل القيام بهذا عمل (الفقرة 2-8). وبالنظر إلى ما تقدم، لا يمكنني ببساطة أن أقدم أية منحة إلى التلكى والناجين والسكان المحليين لكي يتمكنوا من تكرار نفس العمل الذي تقوم به هيئة التحقيق. والحالة هذه، أعتقد أنه من الأفضل أن تكون البداية بتزويد كافة المشاركين الأساسيين بالدفعة الأولى من تقارير الخبراء بالسرعة الممكنة، ودعوتهم لتحديد المجالات التي يعتقدون أنها تحتاج المزيد من المشورة. وإذا كان التلكى والناجون والسكان المحليون يعتقدون أنهم يحتاجون لاستشارة جهة ما

لكي يستجيبوا لتلك الدعوة، فيإمكانهم التقدم بطلب منحة لكي يتمكنوا من الحصول على تلك الاستشارة. وإذا كان هناك خبير مرموق على استعداد لأن يؤكد خطيا أنه يُخالف رأي أحد خبراء هيئة التحقيق في أمور هامة، فيمكن تقديم طلب آخر للحصول على منحة لتغطية نفقات الحصول على تقرير من ذلك الخبير. إن معالجة الموضوع على مراحل من شأنه ضمان أن يتمكن المشاركون الأساسيون في بعض الحالات الملائمة من الحصول على مبالغ من الأموال العامة من أجل طلب مشورة خبير له رأي يختلف جوهريا عن رأي أحد خبراء التحقيق، إن وُجد ذلك الاختلاف.

39. أثار السيد سيوورد نيابة عن اتحاد فرق الإطفاء عددا من النقاط الإضافية فيما يتعلق بشهادات الخبراء. وكان رأيه أنه يجب أن يُطلب من الشهود الخبراء أن يُقدموا إقرارا إن كان هناك احتمال وجود تضارب في المصالح من جهتهم. وقد سبق أن أُثيرت تلك النقطة معهم. وأنا مقتنع أنه لا وجود لتضارب في المصالح، وسيتم إعلان ذلك رسميا في كل تقارير الشهود الخبراء. أما الإيضاحات الأخرى التي طلبها اتحاد فرق الإطفاء بخصوص رسائل التفويض، فسيكون من الأنسب الرد عليها بالمراسلة.

### تقارير تحديد المواقف

40. اقترح السيد ويندري، مدعوما من المحامي السيد ستاين وغيره من المحامين أنه سيكون من المفيد لكافة الأطراف المعنية لو طلبت هيئة التحقيق من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية أن تزودها بتقارير تحدد فيها موقفها مما جرى، وما هي جوانب التصير التي يقرون بها، إن وجدت، كونها تحت مسؤوليتهم. ولقد دعوت المحامين الذين حضروا كمثلين لبعض تلك المؤسسات أن يعلّقوا على هذا الاقتراح، فأبدوا استعدادهم جميعا لتقديم تقارير تحدد مواقف مؤسساتهم. ولكن بدا واضحا أنه لم يكن في أذهانهم نفس نوعية التقارير التي اقترحها السيد ويندري.

41. أعتقد أنه يجدر بكل جهة معنية بالتحقيق أن تسعى بأسرع ما يُمكن للتوصل لفهم شامل للدور الذي لعبه كل مشارك أساسي ممن كانوا طرفا في إدارة وترميم غرينفل تاور. ويُمكن تحقيق ذلك من خلال عدة طرق. إحداها عن طريق تقديم تقارير تحديد المواقف التي هي عموما من النوع الذي اقترحه السيد ويندري. وستشمل هذه التقارير تلك التي يقدمها حي كنزنتون وتشلسي وهيئة إدارة شؤون المستأجرين وكل من المشاركين الأساسيين التجاريين، بحيث يصف كل منهم دوره في إدارة وترميم المبنى، تحديد الجهات التي ترتبط معها بعلاقة تعاقدية أو ما شابه، وما كان الغرض من ذلك. وبالنسبة للمؤسسات الحكومية، فستشمل تقاريرها تحديد المجالات التي كانت مسؤولة عنها، وخاصة بالنسبة للقوانين والإرشادات المتعلقة بصيانة

المبنى وأعمال الترميم. وقال السيد كاتشبول إن كل من هو عرضة للانتقاد لا بد أن يتلقى تحذيرا ملائما وأن يُعطى فرصة كافية للرد على الانتقادات. أنا أتفق تماما مع هذا الطرح، لكنه يُعتبر تخطيطا لخطوة لا تزال بعيدة. ولعله من الإنصاف في هذه المرحلة الطلب من الجهات التجارية والحكومية أن تُقدم كل واحدة منها شرحا عاما عن دورها في عملية صيانة غرينفل تاور وترميمه في السنوات الخمس التي سبقت الحريق مباشرة. ولا أعتقد أيضا أن الكشف عن الوثائق التي قدمها الآخرون سيكون ضروريا لكي تتمكن تلك الجهات من تقديم الشروحات المطلوبة. لذا، سأطلب من المستشار القانوني لهيئة التحقيق أن يبعث برسائل للجهات المعنية خلال الأيام القليلة التالية ليشرح لهم تصوراتي بدقة.

### موقع وأيام الجلسات

42. طلب عدد من المحامين أن تُعقد الجلسات اللاحقة، أو الجلسات التي سيجري فيها أخذ إفادات الشهود، في حي نورث كنزنگتون أو في موقع قريب منه. وأنا أتفهم هذه الرغبة، ولكن هناك عددا من العوائق من الناحية العملية. فلضمان أن يتمكن فريق التحقيق من العمل بكفاءة، من الضروري أن يتواجد جميع أعضائه في نفس المكان، ومن الأفضل أن يكون في نفس المبنى الذي ستُعقد فيه الجلسات أو في مقر قريب جدا منه. يُضاف إلى ذلك أنه أينما تُعقد الجلسات، سيكون من الضروري توفير المرافق التي سيستخدمها الحضور. ومنذ فترة، بحث فريق التحقيق عن أماكن مُحتملة للجلسات في حي كنزنگتون وتشيلسي لكنهم لم يعثروا على مبنى بالحجم والتصميم المناسبين متوفرا للفترة المطلوبة. وسيتم إجراء المزيد من البحث، ولكن ليس من المعقول نقل هيئة التحقيق من موقعها الحالي إلى مكان لا تستطيع فيه أن تعمل بكفاءة. ومع ذلك، طلبتُ من فريقتي أن يبحث في إمكانية توفير المساعدة من ناحية تكاليف التنقل وتأمين الرعاية للأطفال وتقديم المشروبات الخفيفة أثناء الجلسات في حال ظل موقع الجلسات مستقبلا في وسط لندن.

43. كافة الذين تطرقوا إلى موضوع ترتيبات مدة الجلسات كانوا يفضلون أن تُعقد الجلسات أربعة أيام في الأسبوع، وأنا أرى ذلك معقولا. قد يلزم الأمر في بعض الحالات الاستثنائية أن يمتد الاجتماع لليوم الخامس إما بكامله أو جزء منه، لكن ذلك سيكون الاستثناء وليس القاعدة. وفي الوقت الحالي لا أقترح اتخاذ أي قرار بشأن ساعات بدء وانتهاء الاجتماعات، حيث يُمكن التعامل مع هذا الموضوع بشيء من المرونة ويُفضل تركه لمناقشته حين يقترب موعده.

## اللجنة الاستشارية

44. كنت قد بحثت مع السيد مانسفيلد فيما إذا كان تشكيل لجنة استشارية مؤلفة من بعض السكان المحليين قد يُفيد في خلق الإحساس بالمشاركة مع هيئة التحقيق والثقة بعملها. ولقد فعلت ذلك لأنه كان اقتراحا قد تمت مناقشته ضمن فريق هيئة التحقيق، ولأنني أردت أن أمنح الفرصة لمحاميي المشاركين الأساسيين الآخرين للتعليق على الموضوع.

45. رغم أن السيد مانسفيلد لم يدخر جهدا في التأكيد على أن موكله لا يرون أن إنشاء مثل تلك اللجنة سيكون بديلا مقبولا عن تعيين أعضاء إضافيين في هيئة التحقيق ذاتها، إلا أنه أقر أن تلك اللجنة قد تكون مفيدة، وكذلك كان رأي محامين آخرين، وخاصة السيد ستاين. والآخرين الذين خاطبوني لم يكن أي منهم يبدو أنه يُشكك في المقترح أو يعارضه من حيث المبدأ. والحالة هذه، سوف أطلب من هيئة التحقيق أن تتدارس بمزيد من التفصيل إمكانية تشكيل لجنة من هذا النوع، ولكن ليس قبل إجراء مشاورات مع السكان المحليين وغيرهم لمعرفة إن كانوا هم أنفسهم يرون أن تشكيل لجنة استشارية سيكون مفيدا. وسيلزم أيضا مناقشة بعض المسائل المتعلقة بتلك اللجنة ومهامها وتشكيلها وهيكلها. كما لفت السيد ستاين الانتباه إلى المساهمات الممكنة من حلقات بحث دورية في عمل هيئة التحقيق. سوف آخذ تلك النقطة بعين الاعتبار، خاصة حين نصل إلى المرحلة التي أكون فيها بصدد وضع توصيات.

## مساعدة قاضي التحقيق

46. فتحت قاضية التحقيق لمنطقة وستمنستر، د. فيونا ويلكوكس، تحقيقا بأسباب وفاة كل ممن تُوفوا في الحريق، ولكنها علقت تحقيقاتها بموجب الفقرة رقم 5 من المادة 1 من قانون قضاة التحقيق والقضاء لعام 2009 بانتظار نشر التقرير النهائي لهيئة التحقيق، وأجلت التحقيقات. وسيتعين على د. ويلكوكس أن تقرر لدى انتهاء عمل هيئة التحقيق إن كانت هناك حاجة لإعادة فتح التحقيق المؤجل بأسباب الوفاة. فإذا رأت أن النتائج التي ستتوصل إليها هيئة التحقيق تفي بالغرض، فلن تحتاج لسماع المزيد من الإفادات من عائلات الذين تُوفوا في الحريق. وفي نهاية المطاف، ذلك الأمر عائد لها.

47. قال السيد فريدمان وآخرون أن ليس في مصلحة عائلات الثكلى انتهاء هيئة التحقيق من عملها دون التوصل إلى نتائج مفصلة بشكل كاف بشأن من توفوا في الحريق وظروف وفاتهم لتمكين قاضية التحقيق من استكمال تحقيقاتها دون الحاجة إلى سماع المزيد من الإفادات من الثكلى أو الطلب منهم استرجاع ذكريات أليمة مرة ثانية.



48. أعتقد أن هذا الرأي قوي الحجة، وآمل أن تتمكن هيئة التحقيق من الوصول إلى تلك النتيجة. ولكن ينبغي هنا التحذير من نقطتين: أولهما أن هيئة التحقيق لا تستطيع العمل إلا ضمن نطاق اختصاصاتها. ولا أقول ذلك لأنني أظن أن اختصاصاتي الحالية أضيق من أن تسمح لي بالتوصل إلى النتائج التي تحتاجها قاضية التحقيق، بل فقط لأحذر من القفز إلى افتراضات سهلة بهذا الصدد. وقد أحتاج لسماع المزيد من الآراء حول هذه النقطة لاحقاً. النقطة الثانية هي التذكير بأن ما يجري هو تحقيق يُجرى تحت مظلة قانون التحقيقات لعام 2005، وليس تحقيقاً قضائياً يتم بموجب قانون قضاة التحقيق والقضاء لعام 2009. لذا فإن الإجراءات المتبعة هي تلك التي تتم في تحقيق عام وليس المتبعة في تحقيق قضائي.

### إجراءات أخرى

49. أنا ممتن لكافة المحامين للطريقة المدروسة والمفيدة التي قدموا من خلالها مذكراتهم، وللقدر الكبير من التعاون فيما بينهم ما أدى إلى اكتمال الجلسات قبل الوقت المخصص لها. وعلى ضوء مذكراتهم، أصبح لدي الانطباع بأنه يُمكن حل العديد من المسائل الإجرائية الصغيرة من خلال التباحث بين الممثلين القانونيين وأعضاء فريق التحقيق، سواء كانوا محامين أو مستشارين، وأنا أشجع على ذلك التفاعل بينهم.

50. أنا حالياً بصدد اتخاذ بعض الترتيبات لعقد جلسة أخرى حول توجه سير التحقيق بتاريخ 30-31 يناير 2018، وآمل أن يكون بالإمكان من خلالها وضع جدول زمني مُحتمل للقيام بالخطوات اللازمة التي تُمكنني من الاستماع إلى إفادات الشهود في فترة ما بعد عيد الفصح. وسأطلب من المستشار القانوني لهيئة التحقيق تعميم المقترحات قبل تلك الجلسة بوقت مبكر، وذلك بقصد وضع جدول زمني ملائم يحظى بموافقة الجميع بشكل عام، إن لم يكن تماماً. وكلما تم الاتفاق على البرنامج الزمني من خلال النقاشات في وقت سابق على الجلسة، كلما أصبحت مهمة كل طرف أكثر يسراً.

## ملحق

في جلسة الاطلاع على توجه سير التحقيق التي عُقدت يومي 11 و12 ديسمبر/كانون الأول 2017، تلقى رئيس التحقيق إفادات خطية وشفهية من الأطراف التالية أسماؤهم بالإضافة إلى محامي هيئة التحقيق السيد ريتشارد ميليت، وهو مستشار قانوني للملكة:

المحامون	المستشارون	المشاركون الأساسيون
Jeremy Johnson Q.C.	MPS Legal Directorate	شرطة لندن
Danny Friedman Q.C.	Bhatt Murphy; Bindmans; Hickman & Rose; Hodge, Jones & Allen; Thanvi Natas	الثكلى والناجون وسكان المبنى
Michael Mansfield Q.C.	Birnberg Peirce; Saunders Law	الثكلى والناجون وسكان المبنى
Pete Weatherby Q.C.	Bishop, Lloyd & Jackson	الثكلى والناجون وسكان المبنى
Fiona Murphy	Bishop, Lloyd & Jackson	الثكلى والناجون وسكان المبنى
Allison Munroe	Deighton Peirce Glynn	الثكلى والناجون وسكان المبنى
Sam Stein Q.C.	Howe & Co	الثكلى والناجون وسكان المبنى
Leslie Thomas Q.C.	Hudgell Solicitors; Saunders Solicitors	الثكلى والناجون وسكان المبنى
Justin Bates	Russell-Cooke	الثكلى والناجون وسكان المبنى
Kate Ellis	Imran Khan & Partners	الثكلى والناجون وسكان المبنى
Lindsay Johnson	Oliver Fishers Solicitors	الثكلى والناجون وسكان المبنى
Martin Westgate Q.C.	Anthony Gold	أحد سكان المبنى
James Maxwell-Scott Q.C.	DWF	حي كنزغتون وتشيلسي
Alice Jarratt	Kennedys Law	مؤسسة إدارة شؤون المستأجرين
Aidan Christie Q.C.	Clyde & Co	CEP Architectural Facades
Simon Antrobus	Beale & Co	Max Fordham
Stuart Catchpole Q.C.	DAC Beachcroft	شركة رايدون للصيانة

Whirlpool Corpn	Cooley UK	Toby Riley–Smith Q.C.
هيئة الإطفاء والتخطيط للطوارئ في لندن	Miles Smith, Head of Legal and Democratic Services	Stephen Walsh Q.C.
اتحاد فرق الإطفاء	Thompsons	Martin Seaward
رابطة الاطفائيين	Burton Copeland	Louis Browne Q.C.
وزارة الإسكان والمجتمعات والمجالس المحلية	الإدارة القانونية للحكومة	Jason Beer Q.C.

الأطراف التي تقدمت بإفاداتها كانت قد تلقت المساعدة من قبل محامين ومستشارين قانونيين، وأنا لم أذكر هؤلاء بالاسم ولكنني أعبّر عن تقديري لمساهماتهم.